

حكايكا

الحجز على الأموال ومشكلة التشابه بالأسماء

معاون وزير النقل لـ«الوطن»: ٢٥٠ ألف حالة تشابه بالأسماء ثنائية وثلاثية قرارات الحجز غير مكتملة المعلومات والنقل جهة منفذة للحجوزات التي تصدرها المالية

محمد راكان مصطفى

شكاوى عدة وصلت لـ«الوطن» عن المشكلات الناتجة عن تطبيق برنامج الحجوزات الإلكترونية الذي أطلقتته وزارة النقل منذ شهرين، والذي يحوي الحجوزات على الأموال المنقولة وغير المنقولة من قبل الجهات العامة، إذ ظهرت مشكلة تشابه الأسماء وذلك لوجود بيانات مدخلة تقتصر على الاسم الثاني ما سبب وجود عدد كبير من التشابه في الأسماء، والذي بلغ نحو ٢٥٠ ألف تشابه بالأسماء الثنائية والثلاثية، وحمل المواطنين أعباء كبيرة في مراجعة مديريات النقل والجهات المسؤولة عن تنفيذ الحجز للبياناتهم بخلاف المقصود المنفذ عليه الحجز في القرار.

مدير في وزارة المالية بين لـ«الوطن»

أنه قبل نحو شهرين ومع البدء بتطبيق البرنامج الجديد للحجوزات بالنقل، بدأت تظهر المشكلة مشيراً إلى أن البرنامج القديم كان يظهر الاسم الثاني أو الثلاثي للمنفذ الحجز بحقه والجهة صاحبة الحجز، إذ كان المواطن يبلغ بالجهة التي نفذ الحجز لصالحها، ويقوم مراجعتها وتسوية وضعه حيث يحصل على كتاب برفع الحجز أو يحصل على كتاب بخلاف المقصود.

وأوضح المدير أن البرنامج الجديد لم يعد يذكر الجهة صاحبة الحجز وإنما يبين مديرية النقل التي نفذت قرار الحجز، ما يوجب على المواطن مراجعة المديرية المنفذة لقرار الحجز لمعرفة الجهة صاحبة الحجز حتى يستطيع مراجعتها وتسوية وضعه وفق الإجراءات النظامية، ما رتب عليه أعباء كبيرة في التتبع والتكليف.

وأعاد المدير السبب في هذا الخلط إلى نقل المعلومات بشكل خاطئ أو تهجير ناقص للمعلومات من البرنامج القديم إلى الجديد.

البيضاء أوضح أنه بدل مراجعة المديرية صاحبة العلاقة يتم إجراء اتصال للمديرية من الموظفين لمعرفة الجهة صاحبة الحجز مقابل مادي وتوفير جرد المراجعة والأعباء المالية المترتبة جراء مراجعتهم للمديرية منفذة الحجز.

بيانات غير مكتملة

معاون وزير النقل عمار كمال الدين أكد لـ«الوطن» أن المشكلة ليست بالبرنامج الجديد، موضحة أنه كان هناك ١٤ مديرية و ١٤ برنامجاً كل مديرية تعمل

إخضاع ٥٠٠ حريق منذ بداية العام في اللاذقية

رئيس قسم الحراج لـ«الوطن»: تدني الأجور يهدد العمالة الموسمية

اللاذقية - عبير سمير محمود

كشفت محافظة اللاذقية باسم دوبا لـ«الوطن» عن إخضاع ٤٩٧ حريقاً منذ بداية العام الحالي حتى تاريخ ١٨ أيلول الجاري، مبيناً وقوع ٤٤ حريقاً حرجياً في حين أن الحرائق الزراعية المخمدة وصلت إلى ٤٥٣ حريقاً.

وأضاف دوبا أن المساحة المحملة للحرائق خلال نفس الأشهر التسع الأولى من العام الجاري وصلت إلى ٦,٨ هكتارات، في حين أنها بلغت ٤٥٩ هكتاراً خلال عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، لافتاً إلى أنه وخلال العامين الماضيين تم إخضاع ٢١٠٨ حرائق منها ٣٥٤ حريقاً حرجياً و ١٧٥٤ حريقاً زراعياً.

ولفت رئيس قسم الحراج إلى العمل على الحماية من التعديلات على الحراج من خلال دوائر حراج المناطق في كل من القرداحة والحقفة وجبلة وعن عبود وربيعة وقسطل معاف، ومخافرها الحراجية الموزعة على كامل مساحة المحافظة في المواقع الحراجية الأكثر أهمية، مشيراً إلى ٣٠ صهاريج تغذية، ١٠ سيارات نقل عمال، ١٩ جراراً مع مقطورة، ١٦ فرقة للتدخل السريع، ١٠ أبراج مراقبة.

في المقابل لفت دوبا إلى صعوبة تأمين العمال الموسمين بسبب تدني الأجور الذي أدى لرحيل معظم العمال القدامى، مشيراً إلى أن العمالة الموسمية تشكل أساس العاملين في إخماد الحرائق، منوهاً بالبطولة الإيجابية لحل هذه المشكلة عبر تعيين ٩٠ عامل إطفاء بشكل دائم بالإضافة لإجراء مسابقة لتعيين ٣٠٠ عامل بموجب عقود سنوية.

وأشار دوبا إلى أن الحرائق تعتبر التهديد الأكبر للغابات، إذ تلتهم مساحات كبيرة جداً خلال وقت قصير في حال توفر الظروف الجوية المناسبة لانتشارها من رطوبة متدنية وارتفاع درجات الحرارة ورياح شديدة السرعة، ما يتطلب جهودية دائمة من العاملين في إخماد الحرائق، مشيراً إلى أن الحراج ومساحتها ٨٥٠٠٠ هكتار، تشكل نحو ٣٧ ٪ من مساحة المحافظة البالغة ٢٣٠٠٠٠ هكتار.



وعن وجود بعض الموظفين يستغلون مشكلة التشابه لتحقيق مكاسب مالية، قال: ليس جميع العاملين ملائكة، ويوجد بعض ضعاف النفوس، ولكن المعاناة الحقيقية ومنذ وقت طويل هي معقبي المعاملات رغم محاولتنا لحل هذه المشكلة يتم الاستعجال معقوبين تم سحب تراخيصهم.

وأشار كمال الدين إلى تكرار مثل هذه الحالات في مديريات النقل والسبب وجود المعقب ضمن أروقة المديريات والموظف ما يسيء في كثير من الأحيان

إرباك ومعاونة في مديريات النقل بعد تطبيق برنامج الحجوزات المركزي!

طرطوس - الوطن

أصحاب المركبات خاصة وأن مديريات النقل تطلب من صاحب المركبة الوارد اسمه في كتاب أو قرار الحجز مراجعة الجهة مصدرة القرار في أي محافظة كانت لإحضار وثيقة يثبت من خلالها أنه غير المقصود بالحجز أو الدفع مهما كان المبلغ كبيراً أو صغيراً.

وأمام هذا الواقع توصلنا مع بعض مديري النقل فأكدوا لنا أن هذه المشكلة حصلت بعد إطلاق وزارة النقل برنامج الحجوزات المركزي بسبب عدم تفيد الجهات العامة بالقانون والبيانات الصادرة والتي تؤكد على عدم إصدار أي قرار بالحجز المالي على شخص إلا بعد استكمال كافة البيانات عن الاسم المقصود مثل الاسم الثلاثي وتاريخ التولد والرقم الوطني وغير ذلك.. وأشاروا إلى أنهم بلغوا وزارة النقل بهذا الأمر وطلبوا المعالجة.

وأوضح كمال الدين أن أي خدمة عامة كالتنقل والمالية.. يوجد احتكاك كبير بين المواطن والموظف وأمام العدد الكبير للمراجعين في مديريات النقل الذي يصل إلى آلاف المراجعين يومياً ويصبح من الصعب إرضاء جميع المراجعين، مشيراً إلى أن الخطة من إنشاء مديريات النقل في كل المحافظات وعلى مستوى عال لتقديم خدمة بمستوى جيد كخطة للوصول إلى النافذة الواحدة وإلى إنجاز المعاملة إلكترونياً وعدم حضور المراجع إلى المديرية. إلا أن الحرب جاءت وتسبب الإرباك بتدبير المديريات النقل في المحافظات كريف دمشق وحلب...، منوهاً بأنه في حماة تم جمع ٥ مديريات في مبنى صغير وهذا يسبب عبئاً وازدحاماً إضافة إلى الفوضى التي يخلقها المعقبون.

وأشار كمال الدين إلى تكرار مثل هذه الحالات في مديريات النقل والسبب وجود المعقب ضمن أروقة المديريات والموظف ما يسيء في كثير من الأحيان

أوضح كمال الدين أن الازدحام ليس بسبب مراجعي مديرية النقل، مبيناً أنه وبعد قرار تحصيل مخالفات المرور عن طريق التأمين والموجود مكتبه أساساً لدى مديرية النقل لتسهيل الإجراءات على المواطنين، بات على كل مواطن يجدد بوليصة التأمين بحاجة إلى براءة ذمة من المرور الموجود أيضاً مكتب له في مديرية النقل ما يسبب وجود طابور على مكتب المرور للحصول على براءة ذمة، والوقوف أمام مكتب التأمين لتجديد البوليصة، مضيفاً: ويظن البعض أن الازدحام بسبب تقصير العاملين في مديرية النقل.

وبين كمال الدين أنه وبعد الزام المراجعين بالحصول على براءة ذمة لتجديد بوليصة التأمين تم إلغاء براءة الذمة للتنقل، وتم الاكتفاء بوجود بوليصة التأمين عوضاً عن براءة الذمة للتخفيف عن المواطنين.

وختتم كمال الدين حديثه قائلاً: للوصول إلى نظام متطور وبإجراء المعاملات والتسديد الإلكتروني يحتاج الأمر لإزالة معوقات التراكمات القديمة وهذا يتطلب صبر المراجعين لفترة بسيطة لحين الانتهاء من الإشكاليات والوصول إلى نظام متكامل مريح.

هذا وحصلت لـ«الوطن» على نسخة من تعميم رئاسة مجلس الوزراء المتضمن الإعلام عن إطلاق وزارة النقل لبرنامج الحجوزات على المركبات بشكل مركزي، مشيراً إلى أنه ومن خلال التطبيق العملي للبرنامج لوحظ وجود نقص كبير في البيانات الواردة عن الجهات العامة المصدرة لقرارات وضع الحجز أو رفعه.

وطالب التعميم على كل الجهات إبداء إمكانية الربط مع قاعدة بيانات وزارة النقل، والالتزام عند إصدار أي قرار بالحجز أو رفع الحجز بإدراج البيانات منقصة الرقم الوطني والاسم والكنية واسم الأب والأم وتاريخ الولادة تفادياً لموضوع التشابه بين الأسماء.

وشدد التعميم على ضرورة التقيد تحت طائلة عدم اعتماد أي قرار حجز يصدر خلافاً ما ذكر وعلى مسؤولية الجهة المصدرة للقرار.

كما حصلت لـ«الوطن» على كتب موجبة من وزارة النقل إلى وزارة المالية والإدارة المحلية ومدير عام الجمارك لتطالب باستكمال البيانات للأسماء الصادر بحقها قرار حجز أو رفع حجز، إضافة إلى كتب موجبة إلى مديري النقل بالمتابعة مع المديرين القانونيين لإزالة التشابهات مع الجهات المختصة واستكمال البيانات الناقصة ما يحقق مصلحة الجهة في وضع الحجز وإزالة التشابه.

إلى سعة العاملين، مؤكداً بأن الوزارة ليست ضد وجود المعقبين فهناك حالات يكون من الضروري وجود المعقب على حد لا يملك المراجع صاحب المعاملة الوقت الكافي لمتابعة إجراءات معاملته ولكن الموضوع بحاجة إلى وضع ضوابط لعملهم.

الدفع الإلكتروني

وأكد كمال الدين أن أي خدمة عامة كالتنقل والمالية.. يوجد احتكاك كبير بين المواطن والموظف وأمام العدد الكبير للمراجعين في مديريات النقل الذي يصل إلى آلاف المراجعين يومياً ويصبح من الصعب إرضاء جميع المراجعين، مشيراً إلى أن الخطة من إنشاء مديريات النقل في كل المحافظات وعلى مستوى عال لتقديم خدمة بمستوى جيد كخطة للوصول إلى النافذة الواحدة وإلى إنجاز المعاملة إلكترونياً وعدم حضور المراجع إلى المديرية. إلا أن الحرب جاءت وتسبب الإرباك بتدبير المديريات النقل في المحافظات كريف دمشق وحلب...، منوهاً بأنه في حماة تم جمع ٥ مديريات في مبنى صغير وهذا يسبب عبئاً وازدحاماً إضافة إلى الفوضى التي يخلقها المعقبون.

وأشار كمال الدين إلى تكرار مثل هذه الحالات في مديريات النقل والسبب وجود المعقب ضمن أروقة المديريات والموظف ما يسيء في كثير من الأحيان

وأشار كمال الدين إلى تكرار مثل هذه الحالات في مديريات النقل والسبب وجود المعقب ضمن أروقة المديريات والموظف ما يسيء في كثير من الأحيان

وأشار كمال الدين إلى تكرار مثل هذه الحالات في مديريات النقل والسبب وجود المعقب ضمن أروقة المديريات والموظف ما يسيء في كثير من الأحيان

وأشار كمال الدين إلى تكرار مثل هذه الحالات في مديريات النقل والسبب وجود المعقب ضمن أروقة المديريات والموظف ما يسيء في كثير من الأحيان

وأشار كمال الدين إلى تكرار مثل هذه الحالات في مديريات النقل والسبب وجود المعقب ضمن أروقة المديريات والموظف ما يسيء في كثير من الأحيان

وأشار كمال الدين إلى تكرار مثل هذه الحالات في مديريات النقل والسبب وجود المعقب ضمن أروقة المديريات والموظف ما يسيء في كثير من الأحيان

مديرة المخابر لـ«الوطن»: كشفنا الكثير من السلع المغشوشة والمتلاعب بمواصفاتها بقصد الربح غير المشروع

الغربي من «فسط» حلب: الوضع التموييني والصناعي والمعيشي بخير!



بدوره شدد رئيس غرفة تجارة حلب مجد الدين دباع على حرص أصحاب الفعاليات الاقتصادية والتجارية والصناعية في حلب على تشييط عجلة الإنتاج الصناعي وطرح منتجات تتوافر فيها أفضل المواصفات والشروط القياسية السورية وعوامل الصحة والسلامة والغذائية مؤكداً أن منتجاتنا الغذائية والصناعية تضاهي أفضل الصناعات والمنتجات.

للتجارة وفي الأسواق. وقال: «إن ما شاهدناه من نشاط الأ أصحاب الفعاليات الاقتصادية والتجارية وعودة معظم الشركات والمعامل للعمل يؤكد، أن الوضع التموييني والصناعي والمعيشي في حلب بخير، أكدت أن حلب أقوى من كل إرهابهم وإجرامهم وهي رمز إعادة البناء وأم الصناعات والدعم معلناً أن هناك بين ١٣ إلى ١٤ ألف منشأة صناعية عادت للعمل في حلب ما يدل على أن سورية عادت أقوى مما كانت عليه وعادت عجلة الحياة الاقتصادية للدوران كحال حي واضح على بداية الانتعاش الاقتصادي الذي يتم تحقيقه الآن».

وبيّن الغربي أن الهدف من زيارته إلى حلب تفقد الواقع التموييني وجاهزية عمل المخازن للتجارة الدائم والمستمر والإطلاع على مدى توافر المواد والسلع الغذائية والاستهلاكية الضرورية في جميع صالات ومنافذ بيع السوية

للتجارة وفي الأسواق. وقال: «إن ما شاهدناه من نشاط الأ أصحاب الفعاليات الاقتصادية والتجارية وعودة معظم الشركات والمعامل للعمل يؤكد، أن الوضع التموييني والصناعي والمعيشي في حلب بخير، أكدت أن حلب أقوى من كل إرهابهم وإجرامهم وهي رمز إعادة البناء وأم الصناعات والدعم معلناً أن هناك بين ١٣ إلى ١٤ ألف منشأة صناعية عادت للعمل في حلب ما يدل على أن سورية عادت أقوى مما كانت عليه وعادت عجلة الحياة الاقتصادية للدوران كحال حي واضح على بداية الانتعاش الاقتصادي الذي يتم تحقيقه الآن».

وبيّن الغربي أن الهدف من زيارته إلى حلب تفقد الواقع التموييني وجاهزية عمل المخازن للتجارة الدائم والمستمر والإطلاع على مدى توافر المواد والسلع الغذائية والاستهلاكية الضرورية في جميع صالات ومنافذ بيع السوية

وبيّن الغربي أن الهدف من زيارته إلى حلب تفقد الواقع التموييني وجاهزية عمل المخازن للتجارة الدائم والمستمر والإطلاع على مدى توافر المواد والسلع الغذائية والاستهلاكية الضرورية في جميع صالات ومنافذ بيع السوية

وبيّن الغربي أن الهدف من زيارته إلى حلب تفقد الواقع التموييني وجاهزية عمل المخازن للتجارة الدائم والمستمر والإطلاع على مدى توافر المواد والسلع الغذائية والاستهلاكية الضرورية في جميع صالات ومنافذ بيع السوية

وبيّن الغربي أن الهدف من زيارته إلى حلب تفقد الواقع التموييني وجاهزية عمل المخازن للتجارة الدائم والمستمر والإطلاع على مدى توافر المواد والسلع الغذائية والاستهلاكية الضرورية في جميع صالات ومنافذ بيع السوية